تقرير حول الاستراتيجية الوطنية للقضاء علي العنف ضد المرأة 2015-2020

الملخص التنفيذي

أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة 2015-2020.. و التى تم اعتمادها في عام 2015 باعتبارها خطوة فارقة تهدف إلى بدء نهج شامل ومتكامل لتنسيق وتوحيد جميع جهود الجهات المعنية للعمل على إنهاء العنف ضد المرأة ..

وباعتبار أن المجلس القومى للمرأة هو الآلية الوطنية المعنية بشئون المرأة في مصر فقد اختص وفُوض بقيادة عملية صياغة الاستراتيجية بالتنسيق الكامل مع الوزارات التنفيذية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.. وتم تبني الاستراتيجية من قبل رئيس الوزراء وأكثر من 12 وزارة ومجالس معنية وكيانات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني .. والتزم الجميع بالعمل على تنفيذ خطة عملها الخمسية ..

وتعتبر الاستراتيجية خطوة هامة لكونها تعد ترجمة لمواد الدستور المصري إلى أفعال على أرض الواقع وتحديداً المادة 11 التى نصت على "تلتزم الدولة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف" .. فضلاً عن أن صياغة الاستراتيجية تمت بناءا على التزام مصر بإعلان ومنهاج عمل (بيجين) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

هذا وقد تم إطلاق الاستراتيجية خلال مؤتمر صحفي ضخم برعاية رئيس الوزراء بتغطية اعلامية واسعة وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي وبحضور منظمات المجتمع المدني.

وتحدد الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة (2015-2020) الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة وتتضمن أربعة محاور رئيسية:

محور الوقاية **محور الحماية** **محور التدخلات** **الملاحقة القانونية**

لمحة عن السياق العالمي والوطني

شهدت فترة تنفيذ الاستراتيجية الكثير من التغيرات سواءاً على الصعيد الوطني أو العالمي. فعلى الصعيد العالمي، وبالتحديد في شهر سبتمبر 2015، تم اعتماد **خطة التنمية المستدامة لعام 2030** والتعهد بعدم ترك أي شخص خلف الركب ، وتم تخصيص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للتأكد من إدماج جميع شرائح المجتمع (خاصة النساء والفتيات) في خطط التنمية في حكوماتهم ، لتمكينهن من المشاركة في تنمية بلدانهن دون مواجهة عنف أو تمييز.

وفي شهر مارس عام 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) فيروس كورونا (كوفيد -19) كجائحة عالمية استحوذت على العالم تاركة النساء من بين أكثر الفئات عرضة في التعامل مع تداعياته .. كما خاطرت هذه الجائحة بإنجازات أهداف التنمية المستدامة .. ففى الوقت الذى اثبتت التجارب السابقة في مثل هذه الأزمات أن النساء والفتيات أكثر عرضة للمزيد من ممارسات العنف ضدهن بسبب ارتفاع مستوى التوتر والعبء النفسي.. وجاءت جائحة كورونا لتؤكد ذلك حيث أن ممارسات العنف ضد المرأة باتت أمرًا لا مفر منها نظرًا لإجراءات الإغلاق والحجر الصحي اللذين تحتم فرضهما لاحتواء الجائحة. ولقد وضعت تداعيات الجائحة المزيد من الأعباء الاقتصادية على الأسر .. مع عواقب مؤسفة من المحتمل ان يكون لها أثر كبير على النساء والفتيات مثل زيادة مستوى العنف المنزلي، والانقطاع عن الدراسة، وزواج الأطفال، والختان وغيرها من الممارسات الضارة.

وعلى الصعيد الوطني، فإن مصر تحظى بقيادة سياسية داعمة ومساندة لقضايا المرأة .. وقد بدأت ملامح هذ المساندة بزيارة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية لسيدة تعرضت للتحرش في شهر يوليو 2014 .. وهذا التحرك أوضح نهج الدولة المصرية و موقفها الحاسم نحو تلك الجرائم. كما أعلن رئيس جمهورية مصر العربية عام 2017 عاماً المرأة المصرية، مما حفز جميع الجهات المعنية على تسريع جهودهم خاصة في مجال القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة.

وعلاوة على ذلك، تم اعتماد **الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030** في عام 2017 من قبل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية بتوجيه واضح للحكومة المصرية لتبني جميع عناصرها واعتبارها

بمثابة وثيقة العمل الحكومية للأعوام القادمة لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص ، بما جعل مصر أول دولة على مستوى العالم تطلق استراتيجيتها الوطنية لتمكين المرأة 2030 بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.. كما تتسق الاستراتيجية بشكل كامل مع "**رؤية مصر 2030**" وأهداف أعمال 2030 للتنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالهدف الإنمائي رقم (5) "المساواة بين الجنسين" والمؤشرات المحددة للهدف الخامس الاتية:

- الهدف 5.2 (القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات في كل مكان، وفي المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال).
- الهدف 5.3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

ولضمان تحقيق **المواءمة والاتساق فقد** تضمنت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 **محور خاص لحماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز ضدها**، وهو المظلة الرئيسية لجميع أعمال خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة (2015 -2020).

واستجابة لتداعيات فيروس كوفيد-19، فإن مصر تعد الدولة الأولى على مستوى العالم التي أصدرت **"ورقة البرامج والسياسات المقترحة بشأن خطة مصر للاستجابة السريعة للاحتياجات الخاصة بالمرأة أثناء انتشار فيروس كورونا المستجد"**، وتضمنت تحليلاً للوضع الراهن للمرأة خلال الجائحة، لمساعدة المعنيين من مؤسسات الدولة في اتخاذ تدابير الاستجابة اللازمة والمراعية لاحتياجات المرأة، والتي شملت استجابة لتداعيات العنف ضد النساء والفتيات الذي صاحب الجائحة .. كما أطلقت الحكومة المصرية **"مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد"** لرصد تنفيذ تلك السياسات.

كيف تم تنفيذ الاستراتيجية؟

بمجرد اعتماد **الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة** وخطة عملها في ابريل 2015، تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع مختلف الوزارات والمجالس والجهات المعنية **لإضفاء الطابع المؤسسي على الاستراتيجية وتنفيذ خطة عملها..** كما تم تشكيل لجنة تيسيرية مركزية لتوجيه السياسات والتحركات

الاســـتراتيجية، علاوة على تشـــكيل لجنة تنفيذية تضـــم خبراء وممثلين لتنســـيق جهود تنفيذ خطة عمل الاســـتراتيجية وذلك في عام 2016، بهدف إنتاج وتعزيز المنتجات المعرفية والبيانات وجمع الإحصـــاءات والتحليل باستخدام الأدوات والتقنيات الدولية التي تم تصميمها وفقًا للسياق المصري والأولويات الوطنية، أطلقت مصر "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة أثناء التعامل مع العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. وتعتبر مصر هي الدولة العربية الأولى في اجراء هذا المسح.. وقد سهل المسح توفير **المنتجات المعرفية الملائمة** من أجل التنفيذ الفعال للإستراتيجية ورصدها .

و اتخذ المجلس القومي للمرأة خطوات نحو توطين اســتراتيجية القضــاء على العنف ضــد المرأة وخطة عملها خلال العام 2017/2016

بهدف **ترجمة الاستراتيجيات إلى إجراءات** تستجيب لاحتياجات المرأة وتحدياتها، وإدماج **الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030** ضمن تنفيذ الاستراتيجية، حيث عقد المجلس من خلال فروعه في جميع محافظات الجمهورية ورش عمل ومجموعات نقاش لمناقشة الاحتياجات والتحديات والآفاق المطلوبة.. وجاءت مشاركة منظمات المجتمع المدني المحلية والإدارات المحلية في الوزارات والجهات المعنية بتمكين المرأة، **تأكيداً على استناد تنفيذ خطة العمل على نهج تشاركي وبعد محلي مدروس.**

ومن ناحية أخرى، عمل المجلس القومي للمرأة على تطوير مجموعات عمل على المستوى المحلي من أجل: 1) معالجة التحديات، 2) رفع التقارير إلى السلطات التنفيذية المركزية، 3) اقتراح حلول عملية وواقعية، 4) إدراج هذه الحلول ضمن خطة العمل السنوية لكل جهة معنية، 5) رسم وتعيين منافذ وقدرات لخدمات الوقاية والحماية والاستجابة الحالية وقد كان ضمان وتسهيل الترابط بين الجهات الفاعلة المحلية مع السياسات الدولية والاستراتيجيات المصرية والسياق المركزي خطوة حاسمة لتقسيم وتحديد رؤية الاستراتيجية ووظائفها إلى إجراءات متجاوبة بطريقة متكاملة.

الرصد والتقييم والمتابعة

إن وجود نظام رصـــد وتقييم قوي هو أمرًا إلزاميًا حتى تتمكن من تقييم كل خطوة وتحديث الســياســات لتتناسـب مع الإطار العالمي والوطني. ومن اجل ضـمان التنفيذ السـليم والدقيق للاسـتراتيجية تم إنشـاء العديد من آليات الرصد والتقييم الاتية:

1) إنشاء وحدة مكافحة العنف ضد المرأة داخل المجلس القومي للمرأة.

2) تشكيل لجان تيسيرية وتنفيذية لمتابعة الاستراتيجية وسير تنفيذ خطة عملها.

3) إنشـاء مرصـد المرأة المصـرية (ENOW) لرصـد التقدم ومؤشـرات الاسـتراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، وتحديدا المؤشرات في إطار محور حماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز.

4) اجتماعات دورية ومنتظمة بين المجلس القومي للمرأة ومجلس الوزراء المصـري على النحو المبين في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية لضمان تنفيذها .

5) اجتماعات دورية رسمية مع وحدات تكافؤ الفرص داخل الوزارات المعنية.

6) اجتماعات منتظمة وحوار مفتوح مع منتدى المجتمع المدني بالمجلس القومي للمرأة بما في ذلك المنظمات النسائية المتخصصة.

7) إنشاء فرق العمل المحلية وإصدار تقارير المحافظات المحلية الدورية.

8) خطابات رسمية منتظمة من الوزارات التنفيذية.

9) إطلاق مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد

ولضمان **الشفافية والمساءلة الكاملين** للعمل المنجز في إطار استراتيجية العنف ضد المرأة والفتاة، صدرت العديد من التقارير و تم نشرها بانتظام لتوعية الجمهور بما تم تحقيقه مثل:

- **صحيفة وقائع المرأة المصرية** مع قسم خاص بحماية المرأة من العنف ضدها يتضمن جهود الحكومة المصرية.

- **التقارير السـنوية للمجلس القومي للمرأة (حصـاد)** متضـمنة قسـم خاص عن جهود المجلس القومي للمرأة في القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة .

علاوة على ذلك، وخلال الحملة الدولية السـنوية "16 يومًا من الأنشـطة للقضـاء على العنف ضـد المرأة" وبالتحديد في يوم ختامها من كل عام، **يعلن** المجلس القومي للمرأة عن **نتائج العمل** المكثف الذي تم خلال هذه الحملة **والتقدم السـنوي** الذي تم احرازه في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات بشكل عام خلال العام.

ومن أجل نهج تنفيذ شامل، يقوم المجلس القومي للمرأة بإجراء **مشاورات وحوارات منتظمة** حول العنف ضد النساء والفتيات **مع منتدى منظمات المجتمع المدني** الذي يضم المنظمات النسائية التي ساهمت في عقد 10 مشاورات وحوارات منذ إطلاق الاستراتيجية. كما شكل منتدى المجتمع **المدني مجموعة عمل فرعية** ضمن نظامه **للتركيز على العنف ضد النساء والفتيات**.

ما الذي تم تحقيقه للنساء والفتيات المصريات؟ ما هي التحديات الرئيسية والدروس المستفادة؟

الهدف من التقرير

- تسليط الضوء على أهم نتائج الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات 2015-2020
- عرض الإنجازات والأنشطة التفصيلية المنفذة تحت كل محور من محاور الاستراتيجية لتوفير أداة شفافة للجمهور حول ما تم إنجازه وما هي الثغرات.
- شرح عملية الرصد والتقييم التي تمت أثناء تنفيذ الاستراتيجية.
- تحديد الخطوات المستقبلية اللازمة للاستمرار والبناء على الجهود المبذولة للقضاء على العنف والتمييز.

وعلاوة على ذلك، وبعد إطلاق هذا التقرير، سوف تصدر عدة دراسات وطنية تهدف إلى جمع إحصاءات وأبحاث عن مدى وأسباب وآثار العنف ضد المرأة من أجل مواصلة تقييم الأهداف والغايات وخطوط الأساس الجديدة باستخدام أدوات منهجية علمية (مثل على سبيل المثال لا الحصر: دراسة ثانية من مسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة والمسح الديموغرافي الصحي DHS)

أبرز الانجازات

إطار قانوني قوي بشأن العنف ضد المرأة والفتيات

تحظى الحكومة المصرية بإطار تشريعي قوي وخط أساس لتبدأ به قبل إطلاق الاستراتيجية لضمان العدالة الاجتماعية وحماية جميع النساء والفتيات دون أي تمييز ضدهن..حيث سنت الحكومة المصرية حوالي 19 قانونًا و9 مراسيم وقرارات خلال فترة تنفيذ استراتيجية 2015-2020، من بينها: حماية الأمهات المسجونات، وتجريم الختان، وفرض عقوبات صارمة وحذف أي إشارة لاستخدام المبررات الطبية، وإدخال عقوبات لتجريم كل من روج أو دعا أو شجع أو حرض على ارتكاب جريمة ختان الاناث، وتجريم تهريب المهاجرين، وتعديل قانون الميراث، وإصدار قانون لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والجرائم الإلكترونية، وحماية بيانات ضحايا العنف من النساء وتجريم التنمر.

وتتجلى المساواة في الوصول إلى العدالة وإنفاذ تلك القوانين لحماية المرأة ولا سيما من خلال البيانات الواضحة والشفافة الصادرة عن الجهات المعنية مثل النيابة العامة. وقد سهلت عملية التحول الرقمي وتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية نشر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للجمهور المصري، الأمر الذي حفز النساء أيضًا على اتخاذ الإجراءات القانونية في حالة مواجهة أي شكل من أشكال العنف ضدهن. كما قدم المجلس القومي للمرأة للحكومة المصرية مقترح قانونًا شاملاً للعنف ضد النساء والفتيات يتضمن تعريفات لأنواع مختلفة من العنف ضد النساء والفتيات ويوفر إطارًا قانونيًا شاملاً للتعامل مع العنف ضد المرأة.. ولضمان النهج التشاركي، أجرى المجلس القومي للمرأة عدة مشاورات وجلسات استماع مع مختلف أصحاب المصلحة والجهات قبل الانتهاء من مشروع القانون.

توفير خدمات متكاملة ومتعددة القطاعات ومنسقة من خلال مسار إحالة وطني ومجموعة الخدمات الاساسية التي تحافظ على سلامة المرأة المصرية

تم اصدار قرار مجلس الوزراء رقم 2021/827 لأنشاء "مركز الشباك الواحد لحماية ضحايا العنف من النساء " الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف"

طبقت مصـر - تكيفاً مع سـياقها الوطني - حزمة الخدمات الأسـاسـية العالمية (ESP)[1] ؛ "الحماية والصـحة والاسـتشـارة والقانون للنسـاء اللائي يتعرضـن للعنف "والتي تضـمنت: البروتوكول الطبي للرعاية الصـحية للنسـاء المعرضـات للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصـر ؛ معايير القضـاة في التعامل مع جرائم العنف ضد المرأة ؛ دليل إجرائي للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة ؛ دليل الاستجابة الفعالة للشرطة لجرائم العنف ضـد المرأة ؛ دليل محامي الضـحية لموظفي مكتب شـكاوى المجلس القومي للمرأة ؛ دليل عملي لمشـغلي الخط السـاخن لمكتب شـكاوى النسـاء بالمجلس القومي للمرأة ؛ دليل عملي لوحدات مناهضـة العنف في الجامعات ؛ دليل تدريب المدربين لموظفي مكتب شـكاوى النسـاء حول إدارة قضـايا العنف ضـد المرأة ؛ دليل تدريب المدربين لمقدمي الخدمات الصـحية بشـأن إدارة حالات العنف ضـد المرأة ؛ وحدة معدلة حول الخدمات الاجتماعية لإدارة حالات العنف ضـد المرأة وإرشـادات الملاجئ "دور الاسـتضـافة". وقبيل الانتهاء من الاعداد لحزمة الخدمات الاساسية، طورت مصـر بروتوكولًا / دليلًا طبيًا للاسـتجابة الطبية للنسـاء ضـحايا العنف. وقد كان هذا عاملاً رئيسـياً لتأهيل مصـر لتكون من بين الدول العشـر الأوائل في تجربة حزمة الخدمات نظرًا للخطوات الجادة التي تم اتخاذها والتي توضح التزام مصر بإنهاء العنف ضد المرأة.

وقد تم تطوير أول مسـار إحالة وطني للنسـاء اللاتي يتعرضـن للعنف كنموذج للإحالة متعددة القطاعات في القطاعات القانونية والطبية والاجتماعية. حيث اعتمده المجلس القومي للمرأة رسـميا في نوفمبر 2019 لضـمان جودة وكفاءة الخدمات الأسـاسـية المقدمة للنسـاء اللاتي تعرضـن لعنف. ويتم مشـاركة النموذج مع الجهات المعنية ومقدمي الخدمات لحالات العنف ضد المرأة مثل (المسـتشـفيات والعيادات الصحية وأقسام الشـرطة ووحدات مكافحة العنف ضـد المرأة في الجامعات.) ويجري حاليًا تطوير مسـارات الإحالة المحلية التشغيلية في جميع المحافظات

علاوة على ذلك، واسـتجابة لتداعيات فيروس كورونا، أعلنت النيابة العامة عن افتتاح مكاتب رقمية لمحاكم الأسرة بالمحافظات المختلفة.

[1] تم إنشاء حزمة الخدمات الأساسية من قبل برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف، والذي أطلقه صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ديسمبر 2013. وتشمل وكالات الأمم المتحدة المشاركة: صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

التحول المؤسسي من خلال إنشاء آليات متخصصة بموارد كافية لحماية المرأة من العنف

يُعد الابتكار المؤسسي لتحسين وصول المرأة إلى الخدمات المصممة لحماية النساء والفتيات من العنف ضدهن أداة قوية. وقد حرصت الحكومة المصرية على تقديم مثل هذه الخدمات للمرأة بكفاءة وفعالية، وتوسيع نطاق وصولها إلى جميع النساء في جميع أنحاء محافظات مصر. وقد تم ذلك بطريقة تعتمد على النهج المتبع الذي تم إنشاؤه قبل الاستراتيجية وكذلك إنشاء آليات مبتكرة جديدة يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها داخل الهيكل الحالي لضمان الاستدامة.

تحديث ورفع مستوى الآليات القائمة وتوسيع نطاقها:

عمل المجلس القومي للمرأة على تطوير العديد من الآليات الحيوية الموجودة بالفعل مثل مكتب شكاوى المرأة والخط الساخن ليشمل نطاق عمل أوسع وزيادة انتشاره وتوافر خدماته. تعزيز الروابط القوية ونقاط الاتصال بين مكتب شكاوى المرأة ومكتب النيابة العامة، وحدة خاصة للعنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية، ووحدة العنف ضد المرأة داخل وزارة العدل. علاوة على ذلك، تم تحديث "دور الاستضافة" التي تم إنشاؤها سابقًا لاستقبال الناجيات من العنف.

إنشاء آليات جديدة:

شهدت فترة تنفيذ الاستراتيجية إنشاء الآليات التالية: وحدة للعنف ضد المرأة داخل المجلس القومي للمرأة، و (24) وحدة لمكافحة التحرش والعنف داخل الجامعات، و (3) عيادات للعنف ضد المرأة داخل دائرة الطب الشرعي، وإنشاء أول دار استضافة لضحايا جريمة الاتجار بالبشر من النساء، وإدارات جنائية متخصصة داخل محاكم الاستئناف على مستوى الجمهورية و (4) وحدات المرأة الامنة داخل المستشفيات الجامعية.

تحسين جودة الخدمة من خلال بناء القدرات وبرامج التدريب الخاصة بالموارد البشرية والموظفين المعنيين

تعد آليات العمل وحدها غير كافية دون موارد بشرية مؤهلة. لذا يعد الاستثمار في الموارد البشرية وتنمية القدرات عاملاً رئيسياً لضمان تقديم الخدمات بأعلى المستويات والجودة مستجيبة للمساواة بين الجنسين. ولضمان ذلك -وفي إطار حزم الخدمات الأساسية- تعاون المجلس القومي للمرأة مع مختلف المؤسسات

الحكومية وغير الحكومية لتعزيز دور مقدمي الخدمات الصحية والمشورة وموظفي إنفاذ القانون، والموظفين الذين يديرون الوحدات المنشأة للقضاء على العنف ضد المرأة. كما قُدمت برامج تدريبية للأطباء الشرعيين، والأطباء والممرضات، ومقدمي الخدمات من المنظمات غير الحكومية، والموظفين العاملين في دور إيواء النساء، وحدات مكافحة العنف، وحدات المرأة الامنة، وموظفي مكتب شكاوى المرأة، وضباط الشرطة، وموظفي تسجيل عقود الزواج (مأذون)، وأعضاء النيابة العامة، ومراجعات ومراجعي نيابات الأسرة، والقضاة من النساء والرجال، وأعضاء هيئة النيابة الإدارية.

التغيير السلوكي وزيادة الوعي كإجراء مانع ووقائي ضد الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات

على الرغم من بذل العديد من الجهود لضمان حماية المرأة المصرية من جميع أشكال العنف والتمييز من خلال اقتراح القوانين والسياسات والآليات المؤسسية وتوفير الخدمات وبرامج التدريب، الا أن هذا وحده لن يغير الاسباب الجذرية للعنف. **فيعد تغيير أسلوب التفكير والمواقف والسلوك والمفاهيم الخاطئة** أحد الدوافع المهمة لضمان تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. كما أنه يعتبر أداة وقائية استباقية رئيسية إذا تم استخدامه من قبل جميع أصحاب المصلحة المتعددين الذين يقدمون رسائل مكثفة موحدة على جميع مستويات المجتمع.

وفي هذا السياق، تم إطلاق أكبر حملة وطنية بعنوان *" سر قوتك"* بناءً على نهج تحفيزي مبتكر يركز على تمكين المرأة وقوتها. كانت هذه مظلة لجميع حملات التوعية والتغيير السلوكي الأخرى في جميع الحملات المتعلقة بالمرأة. وتم إطلاق **حملات ضخمة** أخرى لمكافحة التحرش في الأماكن العامة، **ووسائل النقل الآمنة، والعنف المنزلي، والزواج المبكر، والختان"** وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية " **، والاتجار بالبشر، والجرائم الإلكترونية**.

لم يتم تقديم التغيير السلوكي ورفع الوعي فقط من خلال الحملات الرقمية والميدانية، ولكن اقترن باستخدام **الفن والقوة الناعمة** فقد قام المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية باستخدام الدراما والمسرحيات الموسيقية والأغاني، لمعالجة الممارسات الضارة وإلقاء الضوء على آثارها ليس فقط على حياة النساء والفتيات ولكن أيضًا على الاسر بشكل عام .

من ناحية أخرى، تعد **مشـــاركة وادماج الرجال والفتيان** أمرًا بالغ الأهمية فى أجندة تمكين المرأة. فمن خلال **اســـتخدام الرياضـــة**، تم إجراء العديد من ورش العمل ومجموعات النقاش وبطولات كرة القدم لتوعية الرجال والشباب بقضايا المرأة.

علاوة على ذلك، ولضـمان **معرفة النسـاء والفتيات بالتدابير الوقائية الحالية والخطوط السـاخنة والتشـريعات وغيرها من الإجراءات**، تم إجراء العديد من الحملات عبر الإنترنت وخارجها للتركيز على آليات الإبلاغ الحالية عن العنف ضـد النسـاء والفتيات بما في ذلك الخط السـاخن للمجلس القومي للمرأة وخط مسـاعدة الأطفال بالمجلس القومي للطفولة والأمومة، ومواد مختلفة من قانون العقوبات.، وغيرها من التدابير. وقد تم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة العنف ضد المرأة من خلال عدة مبادرات.

وعلى الرغم من أن رفع مستوى الوعي هو أداة مهمة لتغيير السلوك، الا انه لا يمكن التغاضي عن **التعليم**. وفى هذا الاطار فقد تم تطوير مادة تعليمية حول المفاهيم الواضـحة لوجود الاحترام المتبادل بين جميع البشـر على قدم المسـاواة بعنوان "*القيم والاحترام المتبادل*" لطلاب الصـف الثالث. كما تضـمنت مناهج التعليم بالمدارس الثانوية قسماً عن المرأة وعن الالية الوطنية المعنية بالمرأة.

مدن وبيئات أكثر أمنا

نجحت مصر في توفير سكن لائق لسكان العشوائيات تم استكماله بتوفير: 1) خدمات يسهل الوصول إليها لحماية النسـاء والفتيات من العنف ضـدهن. 2) برنامج التمكين الاجتماعي لمسـاعدة النسـاء وأسـرهن على التكيف مع البيئة الحديثة. 3) مبادرات التمكين الاقتصادي لتوفير مصدر دخل للمرأة لدعم استقلالها المالي.

علاوة على ذلك، ومن خلال برنامج مدن آمنة، تم **تحســين البيئة العمرانية المادية في أماكن مختلفة** حيث تم بناء **مسـاحة مجتمعية صـديقة للمرأة** في مناطق مختلفة مثل سـوق "زنين" الذي تم تصـميمه لتزويد النسـاء بمساحة عمل آمنة.

كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات لضـمان **سـلامة المرأة في الأماكن العامة ووسـائل النقل**. فخلال الإجازات والعطلات الرسـمية، تكثف السـلطات المحلية جهودها لضـمان سـلامة المرأة في الشـوارع والأماكن العامة. كما ان توافر وسـائل نقل آمنة هو عنصـر أسـاسـي في المدن الامنة للمرأة وتم اجراء العديد من حملات

التوعية لضمان سلامة النساء داخل وسائل النقل العام وتوفير آليات الإبلاغ والمعلومات للنساء والفتيات اللواتي يستخدمن وسائل النقل.

ومؤخرا في سبيل اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها توفير أكبر قدر من الأمان للنساء والفتيات في وسائل المواصلات العامة والنقل العام، أصدر وزير النقل قرار رقم 2021/237 بإصدار المدونة القومية لقواعد السلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائل النقل

المواد المعرفية وجمع البيانات وتحليلها

يعد *" مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي"* عام 2015 هو أول مسح يتم إطلاقه مباشرة بعد إطلاق الاستراتيجية. وقد تم اصدار دراسة أخرى حول انتشار العنف الأسري والتحرش الجنسي في الأماكن العامة بعنوان *" العنف ضد المرأة ... الأبعاد وآليات المواجهة"* . وخلال انتشار جائحة فيروس كورونا، أطلق المجلس القومي للمرأة والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) *" استطلاع رأي المرأة المصرية حول فيروس كورونا المستجد"* وتوجد دراسات أخرى قيد التنفيذ مثل دراسة حول انتشار الختان (تشويه الأعضاء التناسلية للإناث)؛ دراسة استقصائية عن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للطلاق على المرأة والرجل؛ دراسة عن العنف ضد النساء ذوات الإعاقة.

التكلفة الاجمالية التي تتحملها النساء وأسرهن بسبب العنف	٢,١٧ مليار جنيه مصرى
يعانين من العنف بجميع أشكاله سنوياً وأقل من 1٪ من هذا العدد يبلغون عن حوادث أو يطلبون المساعدة / الخدمة	٧,٨٨٨ مليون إمرأة
تعرضن للتحرش في شوارع مصر	١٠ ٪ من النساء (أعمارهن بين ١٨ و ٦٤)
تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام	٧ ٪ من النساء (أعمارهن بين ١٨ و ٦٤)
تعرضن لعنف منزلى من أحد أفراد الأسرة	١٨٪ من النساء (أعمارهن بين ١٨ و ٦٤)

التحديات / الثغرات

التحديات

يعد العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ظاهرة عالمية.. فلا توجد دولة واحدة خالية من العنف أو التمييز ضد النساء والفتيات. وفي إطار محور الحماية في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، من المتوقع أن يكون مؤشر نسبة النساء اللاتي يتعرضن للتحرش أو العنف الجسدي أو النفسي من أزواجهن 0٪ بحلول عام 2030. على الرغم من أن هذه النسبة قد يبدو من المستحيل تحقيقها، لكن الحكومة المصرية لديها سياسة عدم التسامح مطلقاً مع أي نوع من العنف ضد النساء والفتيات.وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، لا تزال هناك بعض التحديات. ومن بين أهم هذه التحديات تغيير عقلية وسلوك كل من الرجال والنساء تجاه قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فقد أظهرت الدراسات[2] أنه لا تزال هناك مفاهيم خاطئة حول قضايا النوع الاجتماعي في مصر سواء حول أهمية تكافؤ الفرص والحقوق بين الرجل والمرأة، أو حول الأفكار المتعلقة بالممارسات الضارة التي تنبع من بعض التقاليد ذات الاثار السلبية على المجتمع المصري ككل. ولسوء الحظ، تم "تطبيع" بعض هذه الممارسات والسلوكيات الضارة وبالتالي ينظر إليها المجتمع على أنها مقبولة مما يجعل القضاء عليها أكثر صعوبة.

علاوة على ذلك، في العام الأخير من تنفيذ الاستراتيجية، تم تغيير خطة العمل بشكل جذري بعد حدوث جائحة كورونا. حيث تميل الأوبئة والأزمات العالمية إلى تعريض النساء والفتيات لمخاطر أعلى من العنف، ولسوء الحظ، نظرًا للوضع، عادة يصعب الحصول على البيانات بسبب التحديات المنهجية في تلك الأوقات. الا انه في شهر ابريل 2020 أجرى المجلس القومي للمرأة مسحاً هاتفياً للحصول على لمحة عن الزيادة في النسب المئوية للعنف والممارسات الضارة واستخدمها كدليل لتعزيز السياسات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية النساء والفتيات أثناء اجراءات السيطرة على الجائحة.

وقد أدت تدابير احتواء الجائحة منها الإغلاق إلى اعتماد كبير ومفاجئ على استخدام التكنولوجيا والرقمنة باعتبارها نافذة الدخول الوحيدة إلى العالم الخارجي في ذلك الوقت. وعليه، لم تعد رقمنة جميع البرامج والخدمات والآليات

[2] الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) – استطلاع الرأي العام بمصر (2016-2017) – هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2018

خيارًا بل ضـرورة. ولذا يتطلب هذا الوضـع والواقع الجديد تكثيف الجهود، وزيادة الموارد لتعزيز البنية التحتية لرقمنة كل هذه المنصـات لضـمان تلبية احتياجات النسـاء وحمايتهن أثناء الجائحة. وفي هذا السـياق، تم تصـميم **مرصـد السـياسـات والبرامج المسـتجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المسـتجد**، لتتبع جميع السـياسـات المراعية لاحتياجات المرأة أثناء الجائحة، بما في ذلك جميع تدابير الحماية والوقاية تجاه العنف ضـــد المرأة. وتعد الحكومة المصرية هي الأولى في العالم التي تصدر تقرير رصد السياسات الداعمة للمرأة خلال الجائحة.

الثغرات

على الرغم من أن مصر اتخذت خطوات ملموسة لإصدار القوانين والتعديلات للقضاء على العنف ضد المرأة، إلا أن إصدار قانون شامل يحدد ويعالج ويجرم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات لا يزال مفقودا.. حيث يعنى هذا القانون بتوفير إطارا قانونيا شاملا للتعامل مع العنف ضد النساء والفتيات إذا كان مصحوبا بآلية إنفاذ قوية وحملة مخصصة للتوعية به.

ونتيجة لغياب قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة، يظل هناك قصورا وعدم دقة في الإحصاءات والمعلومات وأعداد حالات العنف المبلغ عنها قضائيا وأمام السـلطات المعنية. حيث توفر مصر المعلومات والبيانات المتعلقة بالعنف ضـد المرأة من خلال الآلية الرسـمية للإحصـاء في مصـر "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء" والذي لديه القدرة على تطبيق الأدوات المنهجية الدولية باستخدام الموارد والسياق الوطني لدراسة حجم العنف وأسبابه وآثاره. وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة لتكثيف الجهود لرفع الوعي القانوني لدى النسـاء والفتيات المصـريات حول جميع القوانين القائمة بالفعل والتي تحميهن من أي شكل من أشكال العنف ضدهن.

تم إنشاء خط أساس مؤسسي قوي لتعزيز الخدمات الصحية للنساء اللاتي تعرضن لعنف من خلال إنشاء وحدات المرأة الآمنة داخل مسـتشـفيات الجامعات الحكومية. وعلاوة على ذلك، قامت وزارة الصـحة والسـكان بتدريب أكثر من 2249 طبيب/ة للتعامل مع حالات العنف ضـــد المرأة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى الارتقاء بهذه النماذج لتوفير الخدمات الصـحية وإتاحتها لجميع النسـاء المصـريات، فضـلا عن تكثيف ورفع وعي النسـاء بتلك الخدمات وأماكن تواجدها.

التوصيات

اعتماد تشريع شامل

(1) اعتماد تشريع شامل أو قانون أو مدونة شاملة، يحدد ويعالج ويجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ويعالج العنف المنزلي. سيوفر هذا التشريع إطارا قانونيا شاملا للتعامل مع العنف ضد المرأة والفتاة.

(2) ارفاق ذاك التشريع بآلية تشريعية قوية موضوعة لضمان التنفيذ الكامل.

(3) إطلاق حملة توعية لرفع وعي النساء والفتيات المصريات والمجتمع ككل بهذا القانون ومكتسباته.

تعزيز الخدمات المتكاملة والمستدامة:

ان تقديم خدمات متكاملة ومستدامة للنساء والفتيات اللائي يتعرضن للعنف أمر بالغ الأهمية، حيث أن جرائم العنف ضد المرأة والفتاة ذات طابع خاص، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتخاذ عدة خطوات.

(4) تفعيل مركز الشباك الواحد الذي تم إنشاؤه مؤخرًا لاستقبال وحماية النساء المعرضات للعنف، والذي سيجمع خدمات السلطات المعنية ويسهل توفير هذه الخدمات وإمكانية الوصول إليها

(5) رفع مستوى وحدات مكافحة العنف ووحدات المرأة الامنة في جميع الجامعات والجهات الوطنية

(6) .الارتقاء ببرامج التدريب لجميع المسؤولين الحكوميين وسلطات إنفاذ القانون وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

(7) التوسع في تنفيذ برامج الإرشاد الأسري والراغبين في الزواج، وكذلك برامج الدعم النفسي للنساء والفتيات ضحايا العنف.

تقوية مسار الإحالة والتنسيق:

(8) ضمان استمرار واستدامة الجهود المبذولة لبناء مسار إحالة منسق وطني بين الخدمات الأساسية التي تحتاجها النساء ضحايا العنف وإنشاء شبكة متعددة الأطياف بما في ذلك مقدمي الخدمات من الجهات القانونية والصحية والنفسية والاجتماعية.

(9) تعزيز التنسيق على المستوى المحلي لضمان إحالة فعالة ومستدامة بين النساء ضحايا العنف في جميع المحافظات.

دعم التحول المؤسسي وبيئة العمل الآمنة:

(10) تعزيز الآليات المؤسسية من خلال الارتقاء بمستوى تطوير أدوات السياسة المبتكرة (مثل مدونة السلوك) المصممة لقطاعات مختلفة، بغرض معالجة العنف ضد المرأة في بيئة العمل. ستعمل هذه الأدوات المبتكرة على ضمان التزام صانعي القرار وكذلك الأفراد العاملين في تلك القطاعات بسياسة عدم التسامح مطلقًا ضد العنف ضد المرأة.

تقديم المزيد من البيانات والمعرفة:

يمكن الاسترشاد بالمعلومات والبيانات بشكل أفضل حول جهود الوقاية والحماية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. يجب استخدام البيانات والمواد الأولية المتاحة حول العنف ضد المرأة والفتاة في مصر وترجمتها إلى مواد اتصال لتعزيز نشر المعرفة. وبشكل أكثر تحديدا من المهم العمل على:

(11) إجراء المسح الثاني "التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" لقياس تكلفة الخدمات ومقارنة النتائج، بالإضافة إلى المسح الصحي السكاني لعام 2020.

استمرار زيادة الوعي:

إن التوعية ورفع الوعي العام لإنهاء العنف ضد المرأة يمهد الطرق للتغيير.

(12) توسيع نطاق برامج تغيير السلوك ورفع الوعي التي تستهدف الرجال والنساء على حد سواء فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سوف تسلط الضوء على قضايا العنف ضد النساء والفتيات، يعزز مجتمعات أكثر آمناً، وبقضي على الأسباب الجزرية للعنف ضد النساء والفتيات.

المنصات الإعلامية التي تعالج العنف ضد النساء والفتيات:

تلعب المنصات والوسائط الإعلامية دورا هاما في تغيير الثقافات ولها إمكانات كبيرة في تعزيز تمكين المرأة والقضاء على العنف ضدها.

(13) إن تنفيذ برامج لبناء القدرات لمختلف المنصات الإعلامية بشأن قضايا العنف ضد المرأة، والتدابير القانونية لحماية المرأة، من شأنه أن يعزز الممارسات الجيدة ويحد من نشر المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات.

تعزيز استخدام التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

في العالم المتقدم والمتزايد الرقمنة الذي نعيش فيه اليوم، تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حاسما في تسريع التقدم نحو القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنظمات على تعزيز مبادراتها، والتواصل مع النساء وأفراد المجتمع المحلي، وتبادل المعلومات عن الموارد المتاحة. ومن المهم العمل على:

(14) تعزيز والاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة مبتكرة لحماية النساء والفتيات من العنف.

تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة:

ان الفرص المحدودة للموارد الاقتصادية تعزز من العنف ضد النساء والفتيات، وتشير دراسات عديدة إلى وجود صلة قوية بين تمكين المرأة اقتصاديا وحمايتها من العنف.

(15) تصميم برامج مبتكرة وتحويلية لتمكين المرأة اقتصاديًا وتوسيع استقلالها المالي وتعزز وضعها الاقتصادي داخل أسرتها كأداة مانعة ووقائية ضد العنف.